العنف الإلكتروني ضد المرأة:

يُعدّ العنف الإلكتروني أحد أبرز الظواهر الاجتماعية التي أخذت في الانتشار في السنوات الأخيرة، وهو يشكل تهديداً حقيقياً للأفراد والمجتمعات على حد سواء. وعندما يرتبط هذا العنف بالمرأة، يتخذ طابعاً مميزاً، يُظهر أبعادًا معقدة تجمع بين الاعتداءات النفسية والجسدية التي تُمارس ضد النساء، في بيئة يُفترض أن تكون أكثر انفتاحاً وحرية. في هذا السياق، نجد أن الطلاب، الأكاديميين، والمهنيين في مختلف المجالات عليهم أن يكونوا على دراية بتفاصيل هذه الظاهرة وأسبابها وآثارها، لكي يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لها.

أولاً: تعريف العنف الإلكتروني ضد المرأة

العنف الإلكتروني ضد المرأة هو أي شكل من أشكال الاعتداء أو الإساءة الذي يُمارس عبر الإنترنت أو باستخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية. يشمل هذا النوع من العنف مجموعة متنوعة من الأفعال مثل: التنمر الإلكتروني، التحرش الإلكتروني، الابتزاز عبر الإنترنت، نشر صور أو فيديوهات غير لائقة دون موافقة الضحية، وتهديدات العنف الجسدي أو النفسي عبر الشبكة العنكبوتية. هذه الأفعال تؤثر بشكل سلبي على حياة المرأة، سواء في مجالها الشخصي أو المهني، وقد تؤدي إلى تداعيات نفسية شديدة تشمل القلق والاكتئاب والانعزال الاجتماعي.

ثانياً: أسباب العنف الإلكتروني ضد المرأة

تعددت الأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة، ومنها:

1. **الفجوة الثقافية والتربوية**: الثقافة المجتمعية التي تروج للتصورات السلبية تجاه المرأة، وتعتبرها أقل قدرة من الرجل على اتخاذ القرارات أو المشاركة الفاعلة في المجال العام، يمكن أن تكون أحد الأسباب الكامنة وراء التصرفات العنيفة ضد المرأة عبر الإنترنت.
2. **غياب التشريعات القانونية الرادعة**: في العديد من الدول، لا توجد قوانين واضحة بما يكفي لملاحقة مرتكبي الجرائم الإلكترونية ضد النساء، أو أن هناك صعوبة في تطبيق هذه القوانين بشكل فعّال، مما يشجع المتنمرين على استغلال هذه الثغرات.
3. **الجهل التكنولوجي**: تزايد استخدام الإنترنت بين مختلف الفئات الاجتماعية يرافقه جهل كبير بالأدوات الرقمية وبطريقة الاستخدام الآمن. هذا الجهل يزيد من تعرض النساء للمخاطر الإلكترونية التي قد تقودهن إلى مواقف عدوانية.
4. **الهوية الرقمية**: مع ازدياد الوجود الرقمي للنساء، سواء عبر منصات التواصل الاجتماعي أو في مجالات العمل الأكاديمي والمهني، فإن انكشاف النساء عبر الإنترنت يجعلهن عرضة للتعرض للتهديدات والاعتداءات الإلكترونية، كذلك إتاحة خاصية عدم الكشف عن الهوية/ المجهولية (إخفاء اسم المستخدم) كانت من الحوافز التي شجعت ضعاف النفوس لممارسة العنف والابتزاز الإلكتروني ضد المرأة في الشبكة العنكبوتية.

ثالثاً: تأثير العنف الإلكتروني على المرأة

العنف الإلكتروني ضد المرأة لا يقتصر فقط على الأذى الجسدي أو النفسي المباشر، بل يمكن أن يؤثر بشكل عميق في حياة المرأة على المستويين الشخصي والمهني. من أبرز التأثيرات التي قد تواجهها المرأة بسبب العنف الإلكتروني:

1. **تأثير نفسي واجتماعي**: يمكن أن يؤدي العنف الإلكتروني إلى إصابة المرأة بالاكتئاب، والقلق، وفقدان الثقة بالنفس. كما قد تواجه عزلة اجتماعية نتيجة للتهديدات أو التشهير، مما يؤدي إلى تدهور وضعها الاجتماعي.
2. **تأثير أكاديمي ومهني**: قد يؤدي انتشار الشائعات أو الصور المسيئة إلى التأثير سلباً على سمعة المرأة في المجتمع الأكاديمي أو المهني. بعض النساء قد يتعرضن للتنمر أو الهجوم الإلكتروني الذي قد يؤثر على حياتهن الدراسية أو المهنية.
3. **الآثار القانونية**: في حالات معينة، قد يكون للعنف الإلكتروني ضد المرأة عواقب قانونية، مثل التهديد بالفضائح أو الابتزاز، مما قد يؤدي إلى التورط في قضايا قانونية معقدة تؤثر على حياتهن.

رابعاً: آليات التصدي للعنف الإلكتروني ضد المرأة

يجب أن تتضافر جهود المجتمع المدني، الأكاديميين، والمسؤولين الحكوميين لمكافحة ظاهرة العنف الإلكتروني ضد النساء. من أبرز الإجراءات التي يمكن اتخاذها:

1. **التوعية والتثقيف**: على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية تقديم برامج توعية شاملة حول مخاطر الإنترنت، وكيفية التعامل مع المحتوى الرقمي بشكل آمن. يجب أن تتضمن هذه البرامج تدريبات حول حماية الخصوصية، وكيفية التعامل مع التنمر الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت. كما يحدث في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن والتي طبقت حملة االتوعية للعنف ضد المرأة بكافة ممارسته وكيفية الوقاية والتصدي له، وزيادة الوعي في السبل النظامية المتاحة للجوء لها حال التعرض لأحد ممارسات هذه الظاهرة.

2. **التشريعات القانونية**: من المهم أن تقوم الدول بتحديث قوانينها لمواكبة تطورات التكنولوجيا. يجب أن تكون هناك قوانين تحمي النساء من الاعتداءات الإلكترونية، مع آليات فعالة لملاحقة الجناة ومعاقبتهم. وحظيت المرأة في المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز - حفظهما الله – حيث كانت جزءاً مهماً من الإصلاحات التي نفذتها المملكة في مجال حقوق الإنسان. وقد شهدت المرأة في المملكة تطوراً كبيراً في مختلف المجالات. ولا شك أن ما تحقق من تقدم في مجال حقوق المرأة على الصعيد الوطني كان أساسه رؤية المملكة 2030، التي وفرت البيئة التشريعية الملائمة لهذا التقدم. فقد نصت الرؤية على تعزيز مشاركة المرأة الكاملة في سوق العمل، وتنمية مهاراتها واستثمار طاقاتها، وتمكينها من الوصول إلى الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والمساهمة في تنمية مجتمعها واقتصاد وطنها. كما ركزت الرؤية على تمكين المرأة ومنحها فرصاً متساوية لتحقيق الإنصاف وتعزيز دورها في جميع المجالات. أما على صعيد الأنظمة السعودية ذات الصلة بالعنف الإلكتروني ضد المرأة: فهناك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، نظام الحماية من الإيذاء، ونظام مكافحة جريمة التحرش.

3. **دعم الضحايا**: توفير خدمات دعم نفسي وقانوني للنساء اللاتي يتعرضن للعنف الإلكتروني، بما في ذلك توفير خطط إرشادية للمساعدة في التعامل مع الحالات الطارئة، والتي يتم التعريف عنها عن طريق حملات توعية كما في حملة "استوصوا بالنساء خيراً" والتي طبقها مجلس شؤون الأسرة لمناهضة العنف ضد المرأة.

4. **دور الأفراد**: على كل فرد في المجتمع أن يتحمل مسؤوليته في مكافحة هذه الظاهرة. يجب على الطلاب والأكاديميين اتخاذ مواقف حازمة ضد أي شكل من أشكال العنف الإلكتروني، سواء من خلال التبليغ عن الحوادث أو دعم الضحايا.

خامساً: دور طالبات الجامعات في مواجهة العنف الإلكتروني

إن طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن هن جزء أساسي من المجتمع، ويمكن أن يلعبن دورًا محوريًا في مكافحة العنف الإلكتروني ضد النساء. من خلال الانخراط في الأنشطة التوعوية والبحثية، يمكنهن المساهمة في تعزيز الوعي لدى زميلاتهن وعموم المجتمع حول كيفية تجنب الوقوع ضحايا لهذه الظاهرة والمساهمة في تطوير برامج تدريبية تركز على الحلول التكنولوجية والقانونية لمكافحة العنف عن طريق التوجه للأندية الطلابية أو لعمادة شؤون الطالبات للمشاركة و لتنظيم الجهود وتخطيط الحملات والتوجيه الإرشادي.

خاتمة إن العنف الإلكتروني ضد المرأة ليس مجرد مشكلة فردية، بل هو قضية اجتماعية واسعة تستدعي تدخل الجميع من أجل الحد من آثارها السلبية. يجب أن يكون هناك تضافر للجهود من قبل الحكومات، المؤسسات التعليمية، المجتمع المدني، ووسائل الإعلام لمواجهة هذه الظاهرة. في ظل تطور التكنولوجيا واستخدام الإنترنت بشكل متزايد في حياتنا اليومية، يصبح من الضروري وضع استراتيجيات فعالة لحماية النساء من هذه التهديدات الرقمية، وضمان تمتعهن بالحقوق الرقمية دون خوف أو تهديد.

مديرة ماجستير الآداب في دراسات المرأة
د. نوره عثمان الشغدلي